مواصفات ديمقراطية في شروط التوظيف

حميد الموسوي

تعاني شرائح كبيرة ومتنوعة من شبابنا وصبايانا من مشكلة البطالة، وعلى الرغم من انها معضلة قديمة مستعصية انتجتها العهود السابقة وسياساتها وتوجهاتها الخاطئة باهمالها المشاريع الانتاجية والاستثمارية الصناعية والزراعية والخدمية والسياحية، وانغلاقها بشكل تام على الانتاج الحربي وتبديدها ثروات البلاد وطاقاتها البشرية والمادية في حروب متواصلة مخلفة افواجا من العاطلين وركود اقتصادي شامل واغراق ميزانية العراق بالديون، وبتعاقب السنين الاربعين من مرحلة التسلط السابقة تراكم كم هائل من الشباب العاطلين سواء من الخريجين او الحرفيين او الملاكات الوسطية، وبحلول العهد الجديد وتوجهات قادته للمشاريع التي تعود بالنفع العام للعراق وشعبه وما صاحب هذه التوجهات من ارتفاع هائل في اسعار النفط وبلوغ ميزانية العراق اكثر من "سبعين مليار" دولار في هذا العام. والارتفاع الهائل في تخصيصات الوزارات والمحافظات، وحاجة الوزارات والمحافظات الى اقامة وتنفيذ الكثير من المشاريع الضرورية المتوقفة من سنين استدعى طلبا ملحا من كافة الاختصاصات الجامعية والمهنية والحرفية. وهذا بحد ذاته جعل الفئات الشبابية تتفاعل وتستبشر خيرا باشراقة مستقبل طال انتظاره. لكن هذا التفاؤل سرعان ما اصطدم بعقبات لم تكن بالحسبان، عقبات لا تشبه بعضها، فان تخطى عقبة المحاصصة اعترضته عقبة المحسوبية، فان اجتازها اوقفته عقبة المنسوبية، فان رواغها عرقلته العقبة العائلية "الاقربون اولى بالمعروف"، فان تملقها لم يفلت من عقبة كأداء "التوريق" مقدما ويتضاعف حسب الدرجة الوظيفية مضمونة او غير مضمونة.

قد تبدو هذه العقبات –على مساوئها وفسادها– سلبيات مشخصة مرفوضة من الجميع وان كان التصدي لمعالجتها بطيئا وتعوزه الجدية والحزم، ولكن الافضع فيما استجد من عوائق ان بعض الوزارات تتعاطى –بل تحصر– التعيين في الجنس اللطيف وبمواصفات دور الازياء العالمية!. وهذه ظاهرة خطيرة مضافة لما ذكرناه من ظواهر في مشكلة التعيينات التي اصابت شبابنا بالاحباط ودفعتهم للتفكير بكل الحلول المطروحة ومنها الهجرة لاي بلدان تستفيد من طاقاتهم ومهما كان موقفها من العراق والعملية الديمقراطية فيه ومنها السقوط في حبائل العصابات الاجرامية والجماعات المسلحة والجمعيات المشبوهة، ومنها..

عقبة اخرى رسمية غير مبررة مضافة هي الاخرى لما سبق تقف بوجه خريجي كلية الآداب. فوزارة التربية التي تفتح التعيينات في كل سنة دراسية بواقع "٢٥٠٠٠ الف" درجة وظيفية محصورة في خريجي كلية التربية فقط علما ان الكليتين / جامعة بغداد ومستوى كلية الاداب اعلى في التسلسل من كلية التربية، فيظل خريجو كلية الآداب في تراكم سنوي وحرمان سرمدي!.

ان الجهات الرسمية والرقابية والنزاهة مدعوة لاستنفار كل طاقاتها لمعالجة هذه الظواهر التي استفحلت وستتفاقم وتصبح طوفانا يصعب الوقوف بوجهه.

> **إن بعض الوزارات تتعاطى . بل تحصر. التعيين في الجنس اللطيف وبمواصفات دور الازياء العالمية!. وهذه ظاهرة خطيرة مضافة لما ذكرناه من ظواهر في مشكلة التعيينات التي اصابت شبابنا بالاحباط ودفعتهم للتفكير بكل الحلول المطروحة ومنها الهجرة لاي بلدان تستفيد من طاقاتهم ومهما كان موقفها من العراق والعملية الديمقراطية فيه.**

صلاح زينل

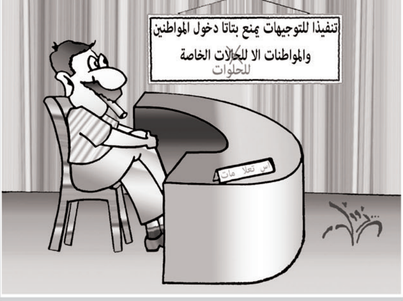
تنفيذا للتوجيهات يمنع بتاتا دخول المواطنين
والمواطنات الا ~~للحالات~~ الخاصة
للحلوات
اس تعلا مات

حول الاتفاقية الاميركية_العراقية

بقلم خوشابا سولاقا

ان ما يجري الان بين العراق والولايات المتحدة الاميركية هو مجرد حوارات ونقاشات من اجل اعادة صياغة العلاقات بين البلدين ضمن الظروف الراهنة في مختلف المجالات العسكرية والامنية والاقتصادية والسياسية والعلمية بالشكل الذي يضمن مصالح البلدين بشكل متوازن ويحافظ على سيادة الطرفين، ولكن شيء من قبيل الاتفاقية بشكلها النهائي لم يحصل لحد الان لكي يُشهر البعض سيوفهم واقلامهم لبتر كل اخضر ويابس دون مراعاة للظروف المحيطة ودون فهم وادراك لمعنى الاتفاقات والمعاهدات الدولية ودون الاخذ بنظر الاعتبار حجم وقوة وتأثير الاطراف المتحاورة على الساحة الدولية.

ان ما يجري من الكلام حول الاتفاقية التي هي قيد الحوار والبحث هو نوع من الكلام الذي لا يغني ولا يفيد وهو مجرد كلام من اجل الكلام، وتقييم الحالة والنتائج المتوخاة على اساس بين طرف قوي محتل وهو الولايات المتحدة وطرف ضعيف تحت سلطة الاحتلال هو العراق تقييم غير صحيح وغير دقيق وان التصور بأن الاتفاقية سوف تكون حتما لصالح الولايات المتحدة ويفقد العراق سيادته واستقلاله انه الغباء بعينه وهو يلتقي مع نظرية المؤامرة شكلا ومضمونا.

ليس من الصحيح ان نعود الى تعريف مفهوم السيادة الى تلك الصيغ المعتمدة في النصف الاول من القرن الماضي، وان اعتمدناه فأن الولايات المتحدة الاميركية ستكون اول دولة فاقدة لسيادتها عمليا لان مصير اقتصادها مرتبط بقرار الدول المصدرة للطاقة، وهكذا الحال مع بقية الدول الصناعية الكبرى، سوف لا تكون هناك دولة في العالم ذات سيادة. وعليه وبعد تطور عصر الصناعات الثقيلة وانتشار التكنولوجية الحديثة بعد عصر النهضة في اوروبا والثورة الصناعية، والاعتماد الواسع على النفط والغاز كمصادر اساسية للطاقة التي تحرك الماكنة الصناعية في الدول الصناعية في العالم، ووجود مصادر الطاقة في بلدان اخرى لا تملك الصناعة، شنت الدول الصناعية حروبا ضخمة كالحربين الكونيتين والتي كانت ضحاياها ملايين من البشر، كان هذا العصر عصر الاستعمار الكولونيالي كارثة على الانسانية وان تطور المجتمع الصناعي نحو الامام لا يمكنه ان يستمر باعتماد هذا الاسلوب المكلف.

لذلك كانت الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية امام خيارين لتنظيم علاقاتها مع الدول المصدرة للطاقة، اما الاستمرار بشن الحروب لاحتلال مصادر الطاقة وهذا الخيار مكلف وقصير الاجل، واما اللجوء الى عقد اتفاقيات مع البلدان المصدرة للطاقة على اساس تبادل المصالح الاقتصادية حيث تستورد منها الطاقة وتصدر لها منتجاتها الصناعية المختلفة وبذلك تشعر تلك الدول بأنها مستفيدة بما تحتاجه من المستلزمات والخبرات والامكانات التكنولوجية لاعادة تجديد وتطوير اقتصادياتها وتوسيع الاستثمارات المتبادلة كما هو الحال مع الكثير من دول العالم منها دول الخليج واليابان ودول جنوب شرق آسيا وبعض بلدان افريقيا واميركا اللاتينية، لذلك نرى تلك الدول التي نظمت علاقاتها بموجب اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الدول الصناعية الاوربية الكبرى قد تطورت وتقدمت بطفرات هائلة وتفوقت بأجيال على تلك الدول التي تبنت الفكر الثوري الراديكالي المبني اصلا على اساس نظرية المؤامرة، حيث نرى ان الدول ذات التوجه الراديكالي في التعامل مع الدول الغربية المتقدمة باعتبارها دولا استعمارية استغلالية لا تريد الا الشر لغيرها من الدول وبالاخص النامية منها مثل العراق السابق دول غنية جدا بمصادر ثرواتها ولكن شعوبها تعيش حالة الفقر المدقع والبؤس وهذه مفارقة غريبة يتطلب التوقف عندها لاستنباط الدروس لبناء المستقبل..

عليه نقول لقد آن الاوان لان نعيد النظر بافكارنا الكلاسيكية الراديكالية ونقرأ الواقع قراءة علمية دقيقة ونتجاوز مخاوفنا وشكوكنا وفق ثقافتنا القائمة على نظرية المؤامرة وان نرى ما حولنا كما هو ولا نحاول تحويره وتأويله حسب ما يرضي ثقافتنا القديمة، وان نفهم بان العالم تغير كثيرا عما كان في النصف الاول من القرن الماضي، وان عصر الاستعمار الكولونيالي قد انتهى من دون رجعة وان عصر تبادل المصالح من خلال الحوارات والاتفاقيات قد حل محله، وتجارب العالم كثيرة..

يجب ان نستفيد منها وان مفهوم السيادة قد تغير عن مفهوم السيادة في العصر الاستعماري. لو كان الامر كذلك فان جميع الدول الاخرى التي دخلت في تكتلات عسكرية وامنية واقتصادية فيها الولايات المتحدة الاميركية تكون منقوصة السيادة.. هل ان الدول التي تمتلك فيها الولايات المتحدة قواعد عسكرية مثل المانيا واليابان والفلبين وتركيا وبريطانيا وكوبا وعمان وقطر والسعودية وغيرها الكثير من الدول منقوصة السيادة؟ بالتأكيد لا لان القرار الاخير حول استغلال تلك القواعد من قبل الولايات المتحدة يعود الى تلك الدول في حالة حصول حرب بين الولايات المتحدة واية دولة اخرى، وكان الموقف التركي والسعودي مع استخدام القواعد الاميركية الموجودة على ارضها في حربها الاخيرة على العراق خير دليل على ذلك..

عند النظر على الاتفاقية الاميركية–العراقية المزمع عقدها والتي هي في مراحلها الاولى من المباحثات، يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار المعطيات والمؤشرات التالية:

اولا: ان لبعض دول الجوار العراقي اطماعاً في العراق، وقد سعت في الماضي وتسعى الان في تحقيق تلك الاطماع التوسعية، حيث ان الجارة تركيا الى الان تفكر في اعادة لواء الموصل الذي يشمل كل من المحافظات نينوى ودهوك وكركوك واربيل وجزء كبير من صلاح الدين، كما ان لايران توجهات مماثلة في وسط وجنوب العراق وما تدخل تلك الدول بأشكال مختلفة في الشأن العراقي وتحت واجهات ومبررات مختلفة خير دليل على ذلك.

لذا فأن وجود اتفاقية مع الولايات المتحدة تكون اكبر رادع لمثل هذا الخطر الدائم والداهم، لان العراق غير قادر على بناء قوة عسكرية لردع تلك الاطماع ولو فعل ذلك فأنه يعني استنزاف موارده المالية على حساب بؤس وفقر شعبه وتأخره في كافة المجالات وهذا ما لا يرضاه الشعب العراقي، ان وجود اتفاقية امنية وعسكرية مع الولايات المتحدة يجعل تلك الدول ترتاب حتى في التفكير بالتجاوز على سيادة وحقوق العراق وهذا اعتبره مكسبا لاستثمار اموال العراق في بناء عراق متطور ومزدهر طالما لا يكون العراق هو البلد الوحيد في العالم وفي المنطقة له مثل هذه الاتفاقية مع القوة العظمى الوحيدة في العالم.

ثانيا: ان العراق الان بلد مدمر اقتصاديا وبلد فاقد للسيادة ليس بسبب الاحتلال الاميركي في عام ٢٠٠٣ بل بحكم القرارات الدولية الصادرة من مجلس الامن الدولي بعد احتلال الكويت وتحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وما يترتب على ذلك من التزامات مالية وسياسية يجعل العراق عاجز عن تجاوز تلك التداعيات من دون مساعدة ومشاركة المجتمع الدولي، وعليه فان العراق يبقى منقوص السيادة ومسلوب الارادة مع بقاء القرارات الدولية نافذة المفعول حتى ولو لم تعقد الاتفاقية وحتى ولو انسحبت القوات الاميركية من العراق، لذا فان عقد الاتفاقية تتضمن بنود تتعهد بموجبها الولايات المتحدة مساعدة العراق في اخراجه من الفصل السابع واصدار قرار دولي جديد يعيد ترتيب علاقات العراق بالمجتمع الدولي، يعتبر مكسبا كبيرا للعراق في طريق التحرر والتخلص من تبعات غزو الكويت، فان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تخليص العراق من هذه الورطة التي افقدته سيادته منذ عام ١٩٩٠ بغزوه لدولة الكويت.

ثالثا: ان الديون الضخمة التي ترتبت على العراق بسبب حروب النظام الديكتاتوري التي وصلت الى "١٢٠,٢" مليار دولار كانت كافية لان تجعل العراق فاقداً للسيادة لاجيال، ولكن جهود الولايات المتحدة ومساعيها في تخفيض والغاء تلك الديون كانت كبيرة حيث ادت الى اسقاط ما يقارب "٦٨" مليار دولار من ديون الدول الاجنبية دون ان تحرك ساكنا الدول الشقيقة العربية والاسلامية التي تتباكى اليوم خوفا على فقدان العراق لسيادته لو عقد اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة.

احبائي قادة النخب السياسية العراقية لماذا نغض النظر عن كل هذه الايجابيات التي تتحقق لصالح العراق في حالة عقد اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة الاميركية كما نغض النظر الان عن تدخلات بعض دول الجوار في الشأن العراقي بما فيها التدخل العسكري السافر في شمال العراق، تلك التدخلات التي تجعل العراق يفقد امنه واستقراره وتقدمه وتطوره بالاضافة الى فقدانه لسيادته..

لماذا هذه الازدواجية في المعايير وهذه الانتقائية في المواقف نجعل الابيض اسود والاسود ابيض..

فمن فينا وطني حقيقي وصميمي ان يقيم الامور بمعايير العصر وليس بمعايير الماضي وان ينظر الى مصلحة العراق قبل اي شيء اخر.

مبروك ٢٦ شمعة مضيئة يا بهرا

بهاء البير. بغداد

في هذه الايام وتحديدا في ٢٦ من حزيران الجاري تمر علينا ذكرى جميلة جدا ومهمة في مسيرة الحركة النضالية والثقافية والسياسية للحركة الديمقراطية الاشورية الا وهي الذكرى السادسة والعشرين لانبثاق جريدة بهرا "الضياء" الحبيبة التي اشتق اسمها من بكر الصحافة القومية الا وهي صحيفة "زهريرا دبهرا" اي اشعة الضياء التي صدرت عام ١٨٤٩ في اورميا بايران.

اما بهرا لو نظرت الى مراحل مسيرتها فقد نرى انها عانت ما عانت من صعوبات في بداياتها لاسباب عدة وهي قلة المستلزمات وندرة العوامل المساعدة لاصدارها وخطورة مرحلة الكفاح المسلح لمناضلي ومؤسسي زوعا حيث كانت تطبع سرا وبمواد متواضعة بدائية وتوزع سرا كمنشور حزبي ايضا. ورغم ذلك صمدت وتواصلت وتطورت وهي الان تكمل المسيرة كما زوعا.

وذلك لان الصحافة السريانية اصبح لها خبرة "١٥٩" عاما ففي فترة قبل سقوط النظام السابق كانت بهرا منذ ان صدرت بشكل علني عام "١٩٩١" الصحيفة الوحيدة التي كتبت بجرأة وحرية وشفافية عن واقع شعبنا وآماله وعلاقته مع اخوانه من جميع اطياف الشعب العراقي الجميلة وكانت في تلك الفترة ايضا حلقة وصل مهمة بين ابناء شعبنا في الوطن وخارجه. ولقد كانت لبهرا اهمية اخرى ايضا وهي اغناء الوعي القومي ونشر المشاعر القومية والتكاتف والوحدة والنضال من اجل نيل الحقوق القومية المشروعة والوطنية وربط الماضي بالحاضر وبث روح الامل لمستقبل يزهو بالحرية والسلام لابناء شعبنا عموما الذي عانى في الماضي الكثير ومازال يعاني ليصل الى رقي الانسان الحر الكريم المتمتع بثروات وطنه مساهما في بنائه لخدمة البشرية كلها.

واليوم هي بين زميلاتها من الصحف العراقية الكثيرة تزهو بالوانها وتوازنها وحياديتها ومضمونها الواقعي في مواجهة المشاكل التي يمر بها وطننا الحبيب مؤمنة بان الديمقراطية والحرية لهما ثمن غالي ويجب النضال المستمر من اجل تحقيقهما وضمان استمرارها للاجيال القادمة.

فمبروك ميلادك يا بهرا الحبيبة ومبروك ما حققته وما سوف يتم تحقيقه من نشر الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي لقرائك ومبروك للاقلام الخيرة التي تنشر افكارها في صفحاتك من جميع ابناء وطننا في الداخل والخارج متمنيا لك ديمومة الاصدار وعودة طبعتك السريانية.

الحرية.. فكر انساني من نوع خاص؟!

نبيل ياقو خنانو

ان حالة الوجود الانساني تفرض نوعاً من التعايش بين الجماعة البشرية الواحدة لتقوية الاواصر والروابط الاجتماعية على مستوى الاسرة والعلاقة مع الاخرين. لتعزيز دورها ضمن الجماعات الاخرى النظيرة لها ولضمان استمرارية الوجود وعدم التعرض لمضايقات اضافة الى الشعور بالاستقرار المكاني، واعطاء الضوء الاخضر لافرادها للعيش بسلام وامن مع بعضهم البعض ومع الجماعات الاخرى. وايضا اضاءة للضوء الاحمر للتصدي للمتمادين في نيل الحقوق الفردية على حساب الجماعة اولا والفرد الاخر الذي ينتمي اليها ثانيا.

السياسيون يقولون ان السياسة هي ادارة من النوع الذي تسود فيه الشفافية والاداء الحسن للمؤسسات الحكومية والدستورية والتشريعية والتنفيذية لتوفير الخير العام، والحرية والكرامة الانسانية للشعوب والامم والمجتمعات التي تقودها عبر الرؤساء والمسؤولين..

ربما يكون للفطرة والتطور الزمني الدراماتيكي للاحداث السبب الرئيس لقبول المجتمعات انظمة مستبدة لفترة من الزمان دون ان تكون لها القدرة على دهرها او تغييرها والتمرد عليها، والنصيب الاكبر لهذا الامتناع الولاءات المذهبية او العشائرية او القومية، والاغلب هو حاجز الخوف المتجذر من الاستبداد والظلم الذي ستقع تحت طائلته اذا ما حاولت التخلص من، او التفكير في موقف علني هدفه الوصول الى نقطة التمرد، وتشجيع الاخرين على قلب وتغيير السائد المتعارف عليه الذي نما وترعرع فيه.. وخوف اخر من المجهول الذي لا يمكن التنبؤ به او معرفة شكله وطريقة تعامله مع الفرد او المجتمع.. هل سيكون افضل ام سيكون "المر افضل من الأمر منه"..؟ انه خوف ثان يشعر به الانسان والوجود الفردي.. الخوف من كل شيء؟!

يتبجح المتسلطون بالحقوق الاساسية المعطاة لشعوبهم ومجتمعاتهم وكأنها مكتسبات وليست حقوقا ملزمة لكل السلطات.. ان الحقوق المهمة والاساسية لوجود الفرد الانساني لا تحتاج الى الاعتراف بها من قبل اي جهة كانت، بل هي بحاجة الى من يرعاها ويزيد مضامينها ثراءا وحكمة، ويعكس انسانيتها ويصون تشريعاتها لضمان العمل بها دستوريا قبل ان يكون اخلاقيا.. والجماعة البشرية "شعب، منظمة، وقومية.. الخ" وتنعكس على الفرد الذي هو يكون الجماعة، وبدونه لا وجود لشعب ومجتمع ووطن.

ان الفكر السياسي ولد من رحم الفكر الانساني، كظل له، والذي نادى لقرون طويلة عبر الفلسفة والثقافة وغيرها من الاداب، بحرية الفرد، وحرية الانسان، واحترام خصوصياته في طريقة العيش، والتنقل والامتلاك... الخ.

وهنالك حقيقة ان النزعة نحو الحرية الموجودة لم تر النور الا بعد ان نضج اصحاب القرار السياسي عبر دول العالم وتشبعوا من الفكر الانساني الميال نحو التحرر المنادي لكسر اقفال الممالك والدكتاتوريات والاقطاع والامراء الذين سدوا الطريق امام تطور الانسان، ونزعته نحو الانعتاق وقاموا باستغلال طاقاته وحولوه الى عبد بل احيانا كثيرة الى مسخ.

ان الميل للتجبر والغطرسة هو شر قابع في داخل النزعة الانسانية يظهر حين يشعر ان له مكانة وسلطة وجبروتاً في الوسط الانساني... هذا اسميه فكرا هداما شل العقل البشري وابداعه على مختلف الصعد، ونشر اسمه في كل مجال ومنع الثقافة والافكار والاداب من ان تسير في طريقها الصحيح نحو خير الانسانية. هو فكر خطر يظهر بين الحين والاخر ويتلبس بلباس مختلف ومتنوع.. ويستخدم احيانا الدين ليلمع به وجهه القبيح ويوظف القيم والمقدسات والعقائد السماوية والارضية لاغراضه.

يحافظ الانسان على وجوده بفطرته، وشعوره وبرغبة العيش الموجودة فيه كغريزة قوية، لا تزول الا بفنائه، وليحمي حريته وخصوصيته في الرغبة الجامحة للانعتاق من نير القيود والتي تمنعه من التفكير، والحركة ويحاول ان يطير كالفراشة يرسم فسيفساء حياته مثلما يحب.. ولا يرضى ان يكون مسلوب الكرامة وان يجرد من فضائه الحر حيث يقاتل حتى الرمق الاخير لينال ويحيى كينونته المستقلة ويضع هالة حولها لمنع اي تجاوز على حدودها. الانسان المتحرر لا يجب ان يكون في دائرة يدور حولها كثور او كحمار الرحى "طاحونة المادة والاستغلال" صغيرة كانت ام كبيرة فهي تخنقه وتنخر قواه وخاصة اذا كانت من اجل مصالح اخرين لا نهاية لجشعهم..

هل نحن نملك زمام امورنا؟ يراود الجنس البشري هذا السؤال منذ عرف انه حر.. وعرف الحياة ليست خبزا وماءا وطعاما فحسب.. هل له الحق في ان يقول كلمته دون قيد.. ودون خوف من الظالمين والقساة والساكنين في جحور الظلام.. حين اكتشف ان الخنوع هو اثمن انواع بيع الحرية بابخس الاثمان..؟!

يمر الانسان بضغوط كبيرة تجبره على دخول ازمة الخوف وتجنب الصدام مع المفسدين في المجالات كافة وخاصة الفكر والسياسة.. ولكنه يعرف حقيقة واحدة.. لا يشعر بها الا الاحرار بقلوبهم وعقولهم واًمالهم وافكارهم..حقيقة فسحة الحرية.

الحرية نشيد جديد يردده كل يوم ليحول فيه كل السكون الى حركة متسارعة، ويعرّف البدائية والتخلف هي لمتحجري العقول.. الراغبين في التسلط والتفرد والمعادين لكل شيء جميل.

قال السيد المسيح: حيث قلبك هناك يكمن كنزك.. هناك في قعر القلب البشري يكمن الانسان الطيب الحر الذي يتعالى على غرائز السلطة والخرافات وطقوس الاساطير والخلود.

اراد كل الفلاسفة والمفكرين ان ينادوا بصوت جهوري عبر الاجيال.. حيث القلب هنالك يكمن الوجود والحرية.. والفكر الحر..